

ترشيد الانفاق العام باتباع سياسة التقشف وأثره على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (1990-2017)

حداب محي الدين* ، خاشعي محمد**

الإرسال: 2020/12/29

القبول: 2021/04/07

النشر: 2021/04/27

ملخص : تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام على الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين (1990-2017) من خلال معرفة ماهية الانفاق العام وكيفية ترشيده بالإضافة الى تحليل الميزان التجاري والنتائج الداخلي الخام بعد اتباع هذه السياسة ، ثم اختبرنا العلاقة بينهم فباستخدام اختبار Granger أظهرت الدراسة على وجود علاقة سببية بين الانفاق العام و الميزان التجاري ، ثم تفسير العلاقة بين المتغيرات السابقة باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR إضافة الى تحليل دوال الاستجابة وتجزئة التباين حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية في المدى الطويل بين الانفاق العام و الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية : الميزان التجاري ، الانفاق العام ، الناتج الداخلي الخام ، أشعة الانحدار الذاتي VAR .
تصنيف JEL : F13، H50 ، E01، C13.

Rationalizing public spending and its impact on the Algerian trade balance - Standard study (1990-2017)

Abstract: This study aims to analyze the impact of applying the policy of rationalizing public horizons on the Algerian trade balance in the period between (1990-2017), by knowing what public spending is, and how to rationalize it, in addition to analyzing the trade balance and the gross domestic product after following this policy, then we tested the relationship between them Using the Granger test, the study showed a causal relationship between public spending and the trade balance, then explaining the relationship between the previous variables using the self-regression ray model VAR in addition to the analysis of response functions and disparity segmentation, where the study showed the existence of an inverse significant relationship in the long term between public spending and the balance Commercial.

Keywords : Trade Balance, Public Expenditure, Gross domestic product, Vector autoregression (VAR)

JEL Classification : F13, H50, E01, C13.

* أستاذ محاضر، جامعة معسكر، الجزائر، m.haddab@univ-mascara.dz (المؤلف المرسل)

** أستاذ مساعد، جامعة تيارت، الجزائر، mohamed.khachai@yahoo.fr

1. مقدمة :

تلجأ الحكومات لسياسة ترشيد النفقات لسد العجز في الموازنة العامة ، وانخفاض الإيرادات مقارنة بالنفقات العامة حتى تستطيع الدولة زيادة إنتاجها ومواردها للتخلص من الأزمة المالية التي تواجهها حكومات الدول. لذلك تتبنى الحكومات برامج الإصلاح الاقتصادي ومنها تقليص الخدمات ، والحد من الإسراف عن طريق اتباع هذه السياسة . ويقصد بترشيد الانفاق العام تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إليها أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملا في أن تؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، أو لى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضو هذه السياسة أنها على العكس من ذلك، دائما ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

و الجزائر كونها تتميز باقتصاد ريعي معتمدة في ذلك على عائدتها من المحروقات تأثرت موازنتها العامة بشكل كبير بسبب تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية واستقرار سعر البرميل إلى حدود أربعين دولار، و في 2015 شرعت الجزائر في حزمة من الإجراءات التقشفية لمعالجة العجزات في الموازنة والميزان التجاري التي بلغت بينها 24 مليار دولار في العام 2014.

و الإجراء الأبرز الذي اتخذ في تلك المرحلة كان خفض الإنفاق على الاستثمارات بنسبة 9%، وزيادة الضرائب على المحروقات في موازنة 2016، فضلا عن تحميد العديد من مشاريع البنى التحتية ووقف التوظيف في الخدمة المدنية في مختلف أنحاء البلاد ، مما سبق ذكره، يتضح أن هناك علاقة بين سياسة ترشيد الانفاق و الميزان التجاري الجزائري تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة، ومنه يمكن صياغة الإشكالية لهذا البحث كما يلي :

ما هو أثر ترشيد الانفاق العام باتباع سياسة التقشف على الميزان التجاري الجزائري ؟

و محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية في هذا المقال نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي :

- ما المقصود بترشيد الانفاق العام و سياسة التقشف ؟ وما تأثير على حالة الميزان التجاري الجزائري ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد بالإضافة الى كونها أيضا من أكثر المواضيع تداولاً ونقاشاً في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وصناع السياسة وكذلك تذبذب أسعار البترول مما أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العمومي وكيفية ترشيده وكذا الميزان التجاري مكوناته وطرق تصحيح الخلل فيه ، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الخياران على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الأسلوب القياسي التحليلي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة بين ترشيد الانفاق العام و الميزان التجاري في الجزائر، وذلك ببناء نموذج قياسي باستخدام منهجية أشعة الانحدار الذاتي (var) يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews10 واختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحديد وتحليل العلاقة بين ترشيد الانفاق العام و الميزان التجاري في الجزائر

فرضيات الدراسة

- للإيرادات النفطية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر
- توجد علاقة قوية و طردية بين العائدات البترولية و حجم الانفاق العام

1. الاطار النظري و الدراسات السابقة

1- دراسة لعبد الجبار مختاري (2019) بعنوان " تسيير ميزانية الدولة في ظل سياسة التقشف* دراسة حالة ميزانية الجزائر 2009-2020 " ، اذ ربط الباحث العلاقة بين ارادات الدولة من النفط ومدى تأثيرها على ميزانية الدولة و خلص الى ان العجزات المرتفعة في الميزانية ، لاسيما في السنوات 2013 إلى غاية 2017 عن هشاشة كبيرة للمالية العامة، و إن نجحت هذه العجزات عن انخفاض في إيرادات المحروقات، لكنها تعكس، أيضا و على حد سواء، ضعف الضريبة العادية، بالنظر إلى المجال الكامن للحصول في هذا المجال، و الوزن الكبير، بل المفرط ، للنفقات العمومية ضمن إجمالي النفقات الداخلية. لذلك في ظرف نفاذ صندوق ضبط الإيرادات وأمام آفاق ضعف مستوى أسعار البترول خلال السنوات المقبلة، ولضمان استدامة المالية العامة على المدى المتوسط، يصبح من الضروري:

أولا: تحسين تحصيل الضريبة الداخلية ؛

ثانيا: تقليص المدعومات الصريحة و الضمنية ، على أن لا تستفيد منها إلا الشرائح ذات الدخل الضعيف ،

ثالثا: ترشيد مختلف الإعفاءات الجبائية و الجمركية بغية توسيع الوعاء الضريبي و تحفيز الاستثمار المنتج.

فيما يخص النفقات العمومية، إذا كان التعزيز المالي ، المباشر فيه في سنة 2017 و المدرج في الإطار الميزاني للمدى المتوسط والمتمثل في ترشيد النفقات الجارية (نفقات المستخدمين و التحويلات الجارية) و نفقات التجهيز، و الذي لا بد أن يستمر، فلا ينبغي أن يكون الأداة الوحيدة للتعديل الاقتصادي الكلي التدريجي النفقات الداخلية للموارد الوطنية، ولا أن يكون الإجراء الوحيد المعمول عليه في السياسات العمومية.

2-L'impact de la politique d'austérité sur la croissance économique en Algérie; Approche empirique (VAR Structurel et Multiplicateurs de la MCS)

مذكرة مقدمة من طرف عزيب لأميا و طيب فيصل، جامعة بجاية 2017 ، حيث خلصت الدراسة إلى أن سياسة التقشف ستند على تخفيض نفقات المعدات وكذلك زيادة الضرائب. مع الإشارة إلى نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري بعد اختيار أسعار النفط التي طال أمدها في اقتصاد تسيطر عليه الدولة ويعتمد بشكل مفرط على المحروقات. وقد بنت الدراسة على ان اعتماد سياسة التقشف غير كاف للخروج من الازمة الاقتصادية.

3- Laurent Woussen (2015), Une politique d'austérité est-elle efficace pour résoudre la crise de la dette publique européenne ?, Mémoire-recherche de l'obtention du titre de master en ingénieur de gestion, louvain school of management, année académique

هذه الدراسة تطرقت إلى العلاقة بين التقشف والدين العمومي عن طريق الاسهاب في التعريف بهذه السياسة و مدى نجاعتها في دول دون دول أخرى، وكذا عوامل نجاحها. و لقد خلصت الدراسة على ان تطبيق سياسة التقشف له تأثير مختلف من دولة الى اخرى وذلك حسب قوتها الاقتصادية ومادى تماسك مؤسساتها الاقتصادية.

4- دراسة .بن عزة محمد (2015) ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ، دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ، رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة تلمسان، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن عملية توجيه برامج الانفاق العام إلى مواطن رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات

الاقتصادية الكلية في الجزائر تتسم بعدم الرشادة نظرا لكون أن زيادة الانفاق العام يسبب متاعب جمة للاقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية) ، وتفاقم العجز الموازي. وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من رشادة تحقيق سياسة الانفاق العام لأهم.

2. ضبط مصطلحات الدراسة

أ/ الانفاق العام:

تعرف النفقة العامة على أنها " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة" (محمد عباس محرز، 2003).

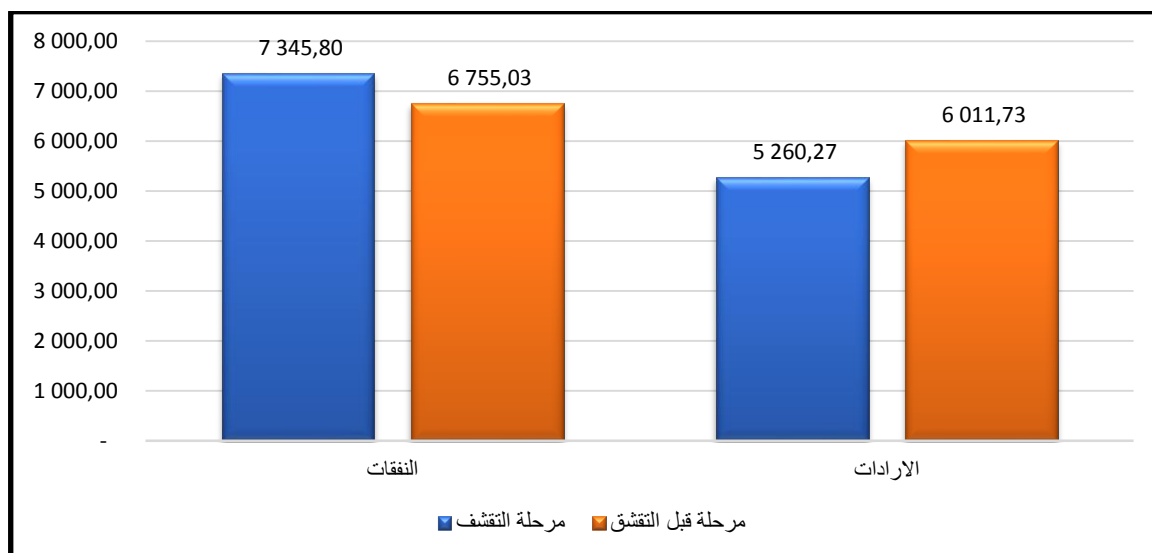
ب/ سياسة التقشف :

تعرف سياسات التقشف بأنها تلك السياسات التي تهدف إلى الحد من العجز في موازنة دولة ما، أي الفرق بين ما تنفقه الحكومة وما تحصله من إيرادات (إبراهيم الغيطاني، 2012)، و تشمل تدابير التقشف مزيجا من إجراءات تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب ، وبطبيعة الحال تخضع كل دولة لظروف سياسية واجتماعية مختلفة عن الأخرى والتي يجب أن تأني في إطارها سياسة التقشف أي أن الإجراءات المتخذة تختلف من دولة لأخرى.

ج/ الإجراءات التقشفية وتأثيرها على النفقات العامة والميزان التجاري:

مر الاقتصاد الجزائري بأزمة حادة بسبب انهيار أسعار النفط، المورد المالي الأساسي للبلاد، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اعتماد سياسة التقشف للحد من تأثيرات هذه الأزمة التي أربكت ماليتها العامة. عن طريق خفض الإنفاق 9% خلال سنة 2016، تجميد التوظيف وتقليص النفقات في الإدارات العمومية، تأجيل بعض المشاريع الكبرى في مجال النقل أو التخلي عنها، اعتماد تراخيص الاستيراد، زيادة العائدات الضريبية بنسبة 4%، اعتماداً على زيادة أسعار البنزين بنسبة 36%، رفع الضريبة على القيمة المضافة والكهرباء من 17% إلى 19%، والإجراءات التي تطال تسجيل السيارات. إضافة إلى تجميد عقود الدمج المهني بالنسبة للإدارات العمومية و إبقاء هذا الجهاز فقط في المؤسسات الاقتصادية، تجميد التوظيف في بعض القطاعات باستثناء بعض القطاعات الحساسة كالتربية و الأمن.

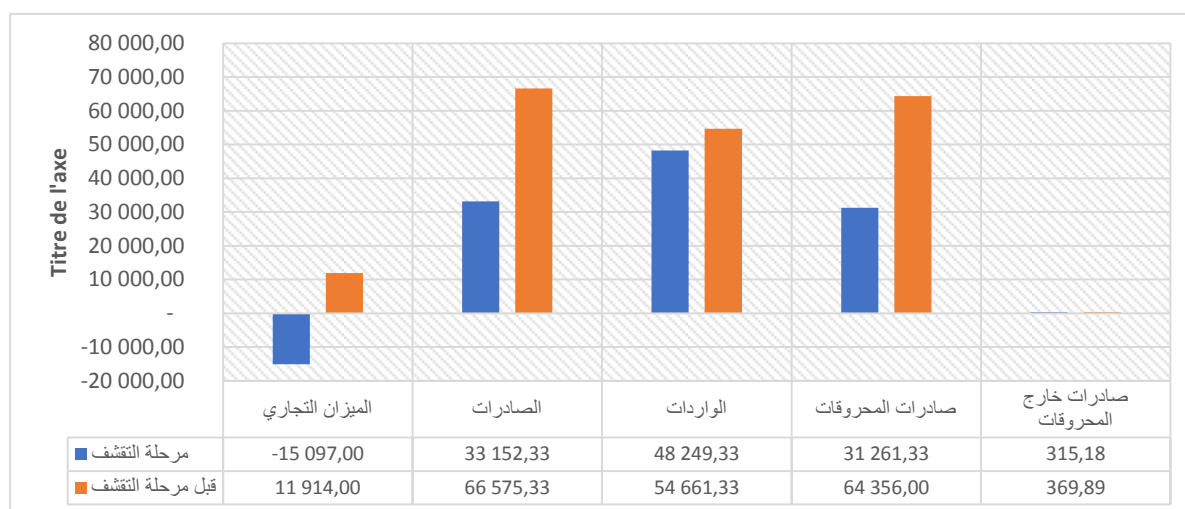
- بالنسبة للإيرادات العامة سجلنا انخفاضا بقدر 11.03 % وذا خلال السنوات 2015-2017، هذا التراجع الذي كان سببه انخفاض في قيمة العائدات البترولية و التي تعتبر المصدر الأول في تمويل المشاريع العامة وكذا النفقات العامة، هاته الأخيرة تراجعت خلال نفس الفترة من 7345.80 مليار دينار جزائري إلى 5260.27 مليار دج أي بنسبة 28.39 %



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل (01) : تطور كل من النفقات العامة و الارادات العامة قبل و بعد التقشف

-أما الميزان التجاري فسجل عجزا يقدر ب 15097 مليون دولار خلال الفترة (2015-2017) مقابل فائض 11924 مليون دولار خلال الفترة (2012-2014) ، هذا بسبب الصادرات التي عرفت ان الصادرات فسجلت انخفاضا قدر ب 33423 مليون دولار أي بنسبة 50.20 % . هذه النسبة أثرت عليها تدهور صادرات المحروقات التي انخفضت بقيمة 33095 مليون دولار لكون أن صادرات المحروقات تسجل 95 % من مجموع الصادرات الوطنية. و رغبة من الدولة الحفاظ على شيء من التوازن قلصت فاتورة الاستيراد بشكل يسير ، لأن الدولة لها احتياجات كبيرة كالمواد الغذائية و الآلات و المعدات ، لتكون وارداتها 48249.33 مليون دولار مقابل 54661.33 مليون دولار.

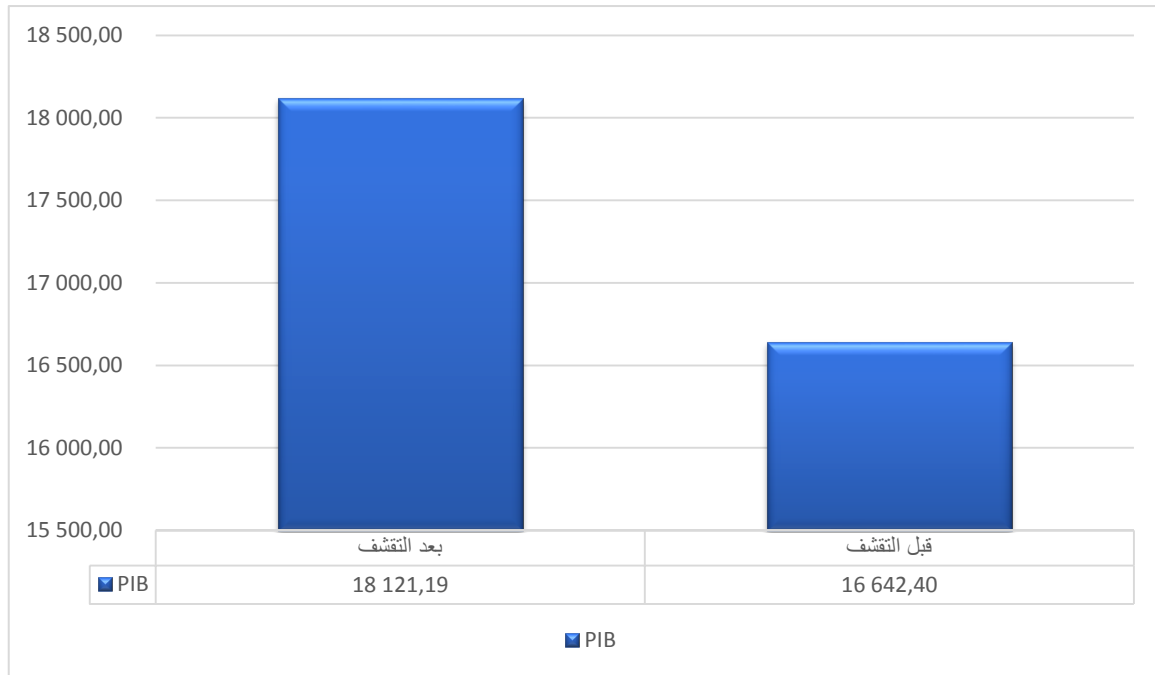


المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل (02) : تطور الميزان التجاري و مكوناته قبل و بعد خطة التقشف

-بالنسبة للنتائج الداخلي الخام سجل الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الثلاثي الثاني للعام الجاري 2016 نموا ب 3.4 % على أساس سنوي، بفضل أداء قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا الفلاحة والخدمات التجارية. وكشفت الأرقام التي أعلنها الديوان الوطني للإحصائيات، عبر وكالة الأنباء الجزائرية، أن النمو خارج قطاع المحروقات بلغ 4.7 % في الربع الثاني من العام الجاري مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2015.

وسجل الناتج الداخلي الخام نمواً بنسبة 1ر5 بالمئة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2017 مقارنة بنفس الفترة في 2016 ، حسب الديوان الوطني للإحصائيات.



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل (03) : قيمة الناتج الداخلي الخام قبل و بعد تطبيق خطة التقشف

4. المنهجية المطبقة في الدراسة الاقتصادية

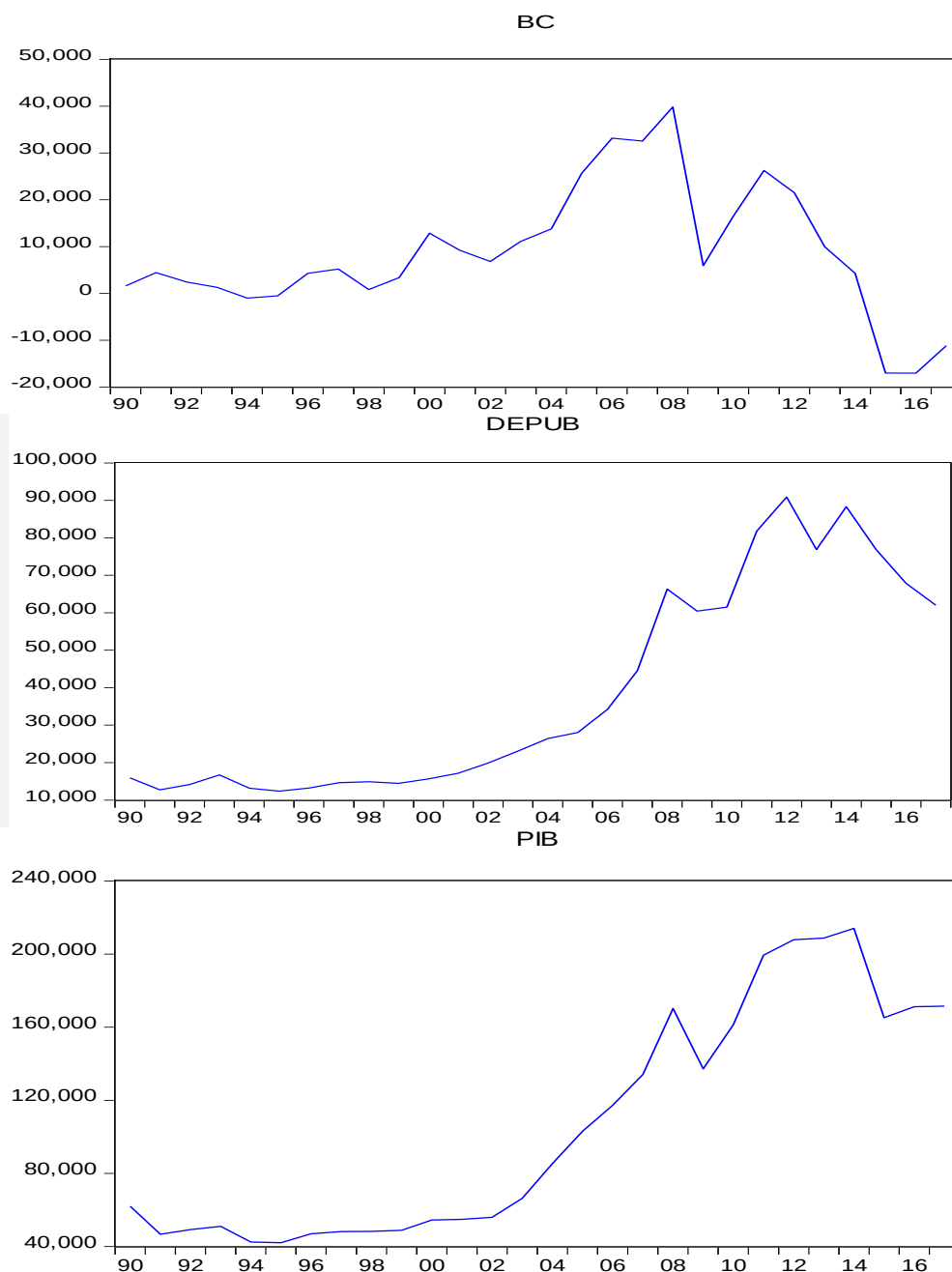
لقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية على نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR والقيام بعدة اختبارات متسلسلة مترابطة وصولاً الى دراسة التنبؤات المستقبلية حول العلاقة السابقة بالاستعانة ببرنامج Eviews 10.

1.4. قياس معطيات الدراسة

تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالمتغيرات انطلاقاً من التقارير السنوية لبنك الجزائر و النشريات الإحصائية الخاصة بالمديرية العامة للجمارك الجزائرية.

أ- المتغير التابع: يتمثل في رصيد الميزان التجاري.

ب- المتغيرات المستقلة: لمعرفة مدى تأثير سياسة التقشف على الميزان التجاري تم الاعتماد على متغيرين هما النفقات العامة والناتج الداخلي الخام ، وعليه يكتب النموذج القياسي كما يلي : (1)..... $BC = f(DEPUB, PIB)$
 BC : رصيد الميزان التجاري بالمليون دولار أمريكي. DEPUB : رصيد النفقات العامة بالمليون دولار أمريكي.
 PIB : رصيد الناتج الداخلي الخام بالمليون دولار أمريكي.



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الشكل (04) : تطور متغيرات الدراسة

2.4. استقرارية السلاسل الزمنية

إن استعمال السلاسل الزمنية يستلزم اخضاعها لاختبارات من أجل دراسة استقراريته وتجنب الوقوع في الانحدار الزائف وتكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن وللتأكد ما اذا كانت السلسلة تحتوي على جذر وحدة أو اتجاه عام لا بد من اجراء اختبارات كشف جذر الوحدة.

الجدول (01) : تحديد درجة التأخير

4	3	2	1	0	P	
21.58662	21.51340	21.43268	21.35367*	22.08164	AIC	BC
21.83205	21.70974	21.57994	21.45184*	22.13072	SC	
21.07384	21.20710	21.12638	21.04524*	23.37680	AIC	DEPU
21.31927	21.40344	21.27364	21.14342*	23.42589	SC	
22.72049	22.74061	22.65755	22.57431*	24.98784	AIC	PIB
22.96592	22.93695	22.80481	22.67249*	25.03693	SC	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول وبالاعتماد على معياري " Akaike " و " Schwarz " وباختيار أقل قيمة اتضح لنا ان درجة التأخير المثلى هي $p=1$

الجدول (02) : نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة BC عند المستوى و الفروق الأولى

القرار	الفرق الأول 1 st Differnce			المستوى Level			
	None	Trend est intercept	intercept	None	Trend est intercept	intercept	
	-2.656915	-4.356068	-3.711457	-2.653401	-4.339330	-3.699871	القيم المخرجة 1 %
	-1.954414	-3.595026	-2.981038	-1.953858	-3.587527	-2.976263	القيم المخرجة 5 %
	-1.609329	-3.233456	-2.629906	-1.609571	-3.229230	-2.627420	القيم المخرجة 10 %
مستقرة عند I(1)	-5.418746	-5.418179	-5.331852	-1.478083	-1.438632	-1.613670	BC

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الجدول (03) : نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة DEPUB عند المستوى و الفروق الأولى

القرار	الفرق الأول 1 st Differnce			المستوى Level			
	None	Trend est intercept	intercept	None	Trend est intercept	intercept	
	-2.656915	-4.356068	-3.711457	-2.653401	-4.339330	-3.699871	القيم المخرجة 1 %
	-1.954414	-3.595026	-2.981038	-1.953858	-3.587527	-2.976263	القيم المخرجة 5 %
	-1.609329	-3.233456	-2.629906	-1.609571	-3.229230	-2.627420	القيم المخرجة 10 %
مستقرة عند I(1)	-4.609475	-4.633831	-4.754861	0.447172	-1.717976	-0.721317	DEPUB

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الجدول (04) : نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة PIB عند المستوى و الفروق الأولى

القرار	الفرق الأول 1 st Differnce			المستوى Level			
	None	Trend est intercept	intercept	None	Trend est intercept	intercept	
	-2.656915	-4.356068	-3.711457	-2.653401	-4.339330	-3.699871	القيم الحرجة 1 %
	-1.954414	-3.595026	-2.981038	-1.953858	-3.587527	-2.976263	القيم الحرجة 5 %
	-1.609329	-3.233456	-2.629906	-1.609571	-3.587527	-2.627420	القيم الحرجة 10 %
مستقرة عند I(1)	-4.610615	-4.633505	-4.754959	0.447172	-1.717976	-0.721317	PIB

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجداول (05/04/03) نلاحظ ان القيمة المطلقة لاحصائية (t) المحسوبة أصغر من القيمة المحدولة (MACKINNON) في اختبار ADF من الدرجة الصفرو بالنماذج الثلاثة أي انها غير معنوية احصائيا في مستوى (1% 5% 10%) ومنه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة ونعيد اختبارها عند الفرق الأول ، و نلاحظ أيضا ان القيمة المطلقة لاحصائية (t) المحسوبة أكبر من القيمة المحدولة (MACKINNON) في اختبار ADF عند الفرق الأول بالنماذج الثلاثة أي انها معنوية احصائيا في مستوى (1% 5% 10%) ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

من خلال النتائج السابقة تبين لنا أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى $I=1$ وعليه فان احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وارد وبالتالي لا بد من اجراء اختبار التكامل المشترك.

3.4. دراسة السببية

الجدول(05) : اختبار السببية بين متغيرات الدراسة.

فرضية العدم	الملاحظات	إحصائية فيشر	الاحتمال	القرار	
DEPUB does not Granger Cause BC	26	5.00469	0.0167	نرفض H_0 ونقبل H_1	BC/DEPU B
BC does not Granger Cause DEPUB		7.92219	0.0027	نرفض H_0 ونقبل H_1	
PIB does not Granger Cause BC	26	1.34484	0.2821	نقبل H_0	BC/PIB
BC does not Granger Cause PIB		0.77084	0.4753	نقبل H_0	
PIB does not Granger Cause DEPUB	26	6.86325	0.0051	نرفض H_0 ونقبل H_1	DEPUB/ PIB
DEPUB does not Granger Cause PIB		1.72209	0.2030	نقبل H_0	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

- في حالة التغير في النفقات العامة تسبب التغير في الميزان التجاري يستوجب أن يكون الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر(F) أصغر من 5 % ، وهذا يعني أن التغير في النفقات العامة يسبب التغير في الميزان التجاري اذن توجد علاقة سببية فنرفض H0 ونقبل H1 لأن قيمة الاحتمال هي 0.0167

أما في حالة التغير في الميزان التجاري يسبب التغير في النفقات العامة فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر(F) أصغر من 5 % وبما ان قيمة الاحتمال هي 0.0127 فان هذا يعني أن التغير في الميزان التجاري يسبب التغير في النفقات العامة. اذن توجد علاقة سببية فنرفض H0 ونقبل H1 .

اذن توجد علاقة سببية في الاتجاهين وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

- في حالة التغير في الناتج الداخلي الخام يسبب التغير في الميزان التجاري يستوجب أن يكون الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر(F) أصغر من 5 % ، وهذا يعني أن التغير في الناتج الداخلي الخام لا يسبب التغير في الميزان التجاري لأن قيمة الاحتمال هي 0.2821 اذن لا توجد علاقة سببية و نقبل H0

أما في حالة التغير في الميزان التجاري يسبب التغير في الناتج الداخلي الخام فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر(F) أصغر من 5 % ، وهذا يعني أن التغير في الميزان التجاري لا يسبب التغير في الناتج الداخلي الخام لأن قيمة الاحتمال هي 0.4753. اذن لا توجد علاقة سببية و نقبل H0.

- في حالة التغير في الناتج الداخلي الخام يسبب التغير في النفقات العامة فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر(F) أصغر من 5 % وبما ان قيمة الاحتمال هي 0.0051 فان هذا يعني أن التغير في الناتج الداخلي الخام يسبب التغير في النفقات العامة. اذن توجد علاقة سببية فنرفض H0 ونقبل H1.

أما في حالة التغير في النفقات العامة تسبب التغير في الناتج الداخلي الخام فاننا نسجل ان الاحتمال المقابل لاحصائية فيشر(F) أصغر من 5 % ، وهذا يعني أن التغير في النفقات العامة لأن قيمة الاحتمال هي 0.2030 أي لا تسبب التغير في الناتج الداخلي الخام. اذن لا توجد علاقة سببية و نقبل H0.

دراسة السببية بين المتغيرات اتضح لنا وجود علاقات سببية وهو ما يمهد لنا إمكانية استعمال نماذج الاشعة الذاتية الانحدار VAR .

4.4. تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

1.4.4. اختبار علاقة التكامل المشترك

الجدول(06) : نتائج اختبار الأثر TRACE TESTE عند مختلف الرتب

الرتب	λ_{TRACE}	القيم الحرجة عند 5%	قيمة الاحتمال
0	48.64135	29.79707	0.0001
1	19.62036	15.49471	0.0113
2	1.899157	3.841466	0.1682

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الجدول (07): يمثل نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى عند مختلف الرتب

الرتب	إحصائية القيمة الذاتية العظمى MAX-E	القيم الحرجة عند 5%	قيمة الاحتمال
0	29.02099	21.13162	0.0032
1	17.72121	14.26460	0.0137
2	1.899157	3.841466	0.1682

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

عند الرتبة 0: إحصائية الأثر $\lambda_{trace} = 48.64$ وهي أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % $= 29.79$ اذن نرفض فرضية العدم ونتنقل لدراسة فرضية العدم الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل. عند الرتبة 1 إحصائية الأثر $\lambda_{trace} = 19.62$ وهي أكبر من القيمة الحرجة عند 5 % $= 15.49$ اذن نرفض فرضية العدم ونتنقل لدراسة فرضية العدم الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل. عند الرتبة 2 إحصائية الأثر $\lambda_{trace} = 1.89$ وهي أصغر من القيمة الحرجة عند 5 % $= 3.84$ اذن نقبل فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقتي تكامل مشترك على الأقل.

تشير نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن ($r=0$) كذلك تشير إلى رفض الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن ($r \leq 1$) على التوالي وذلك لأن إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} عند هاتين الفرضيتين أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقتان على الأكثر للتكامل المتزامن ($r \leq 2$) نظرا لكون إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} التي تساوي 1.899157 أقل من القيمة الحرجة للاختبار البالغة 3.841466 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن رتبة المصفوفة III تساوي 2 أي ($r=2$) وبالتالي يشير هذا الاختبار إلى وجود علاقتان للتكامل المشترك بين المتغيرات. إذن نلاحظ أن كلا الاختبارين (اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى) يشيران إلى وجود علاقتان توازيتان طويلتا الأجل بين المتغيرات (BC , DEPU, PIB)، أي أن المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

وبالتالي فان تقدير نموذج يتم وفق نماذج أشعة الانحدار الذاتي لاشعة نماذج تصحيح الخطأ (VECM)

2.4.4. تقدير أشعة نماذج تصحيح الخطأ (VECM)

سنهتم في هذه الدراسة بنتائج معادلة الميزان التجاري و التي تعطى كما يلي :

$$DBC = C(1)*DBC_{(-1)} + C(2)*DBC_{(-2)} + C(3)*DDEPUB_{(-1)} + C(4)*DDEPUB_{(-2)} + C(5)*DPIB_{(-1)} + C(6)*DPIB_{(-2)} + C(7).....(2)$$

الجدول (08) : نتائج تقدير معادلة الميزان التجاري

المتغيرات	المعلومات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
DBC ₍₋₁₎	0.199800	0.401291	0.497892	0.6246
DBC ₍₋₂₎	0.206719	0.326694	0.632761	0.5348
DEPUB ₍₋₁₎	-0.927160	0.436764	-2.122791	0.0479
DEPUB ₍₋₂₎	0.031642	0.470990	0.067182	0.9472
DPIB ₍₋₁₎	0.069379	0.253729	0.273436	0.7876
DPIB ₍₋₂₎	-0.048269	0.277361	-0.174031	0.8638
CointEq ₍₋₁₎	1602.008	2331.607	0.687083	0.5008

Adjusted R-squared 0.131540

R-squared 0.348655

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ أن المتغير $DEPUB_{(-1)}$ يشير احتمالاً الى قيمة 0.04 وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فان قيمة معلمة $DEPUB_{(-1)}$ تعتبر ذات معنوية إحصائية و تشير الإشارة السالبة الى علاقة عكسية بين النفقات العامة و الميزان التجاري المؤخر بفترة واحدة ، ووفقاً لمعامل التحديد المعدل (Adjusted R²) فان حوالي 13 % من التغيرات في الميزان التجاري تم تفسيرها بالتغيرات في النفقات العامة والناتج الداخلي الخام ، في حين تعتبر باقي المعلومات النموذج غير معنوية احصائياً وبالتالي وجب تحسين النموذج بحذف المتغيرات التي تحوز على أكبر قيمة احتمال من النموذج الى غاية الحصول على معلومات معنوية.

الجدول (09) : نتائج تقدير معادلة الميزان التجاري المحسنة

المتغيرات	المعلومات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
DBC ₍₋₂₎	0.139644	0.195978	0.712551	0.4836
DEPUB ₍₋₁₎	-0.983029	0.347708	-2.827164	0.0098
DPIB ₍₋₁₎	0.189760	0.152610	1.243433	0.2268

Adjusted R-squared 0.264507

R-squared 0.325798

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ أن المتغير $DEPUB_{(-1)}$ يشير احتمالاً الى قيمة 0.00098 وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فان قيمة معلمة $DEPUB_{(-1)}$ تعتبر ذات معنوية إحصائية و تشير الإشارة السالبة الى علاقة عكسية بين النفقات العامة و الميزان التجاري المؤخر بفترة واحدة أي أن الزيادة في الميزان التجاري للفترة السابقة ب 1 % يؤدي الى نقصان في النفقات العامة ب 0.98 % فبإمكان الانفاق العام ان يؤثر على الميزان التجاري ووفقاً لمعامل التحديد المعدل (Adjusted R²) فان حوالي 26 % من التغيرات في الميزان التجاري تم تفسيرها بالتغيرات في النفقات العامة والناتج الداخلي الخام.

3.4.4. المصادقة على النموذج

اختبار استقرارية النموذج

الجدول (10) : نتائج اختبار استقرارية النموذج

Root	Modulus
0.294638	0.822940
-0.294638	0.822940
0.517794	0.595387

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

لقد بينت نتائج الجدول ان مجموع معاملات أقل من الواحد وهذا يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين اذ يمكننا الاستنتاج بان النموذج القياسي لدراسة اثر سياسة التقشف على الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2017 مستقر تماما.

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation

الجدول (11) : نتائج اختبار ارتباط الأخطاء

VEC Residual Serial Correlation LM Test	P	LRE*Stat	Prob
	1	3.031867	0.9630
	2	15.00025	0.0909

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تشير قيمة الاحتمال Prob الى قيمة أكبر من 5 % وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم H_0 وعليه يمكن القول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

اختبار تجانس التباين homoscedacity

للتحقق من فرضية تجانس التباين تم اختبار الفرضيتين التاليتين

 H_0 : Variances are Homogeneous H_1 : Variances are Heterogeneous

الجدول (12) : نتائج اختبار التباين

VEC Résiduel Heteroskedasticity test No Cross Terms(Only Levels And Squares)	Chi-2	Prob
	98.544	0.206

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان قيمة الاحتمال أعلى من مستوى معنوية 5 % وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم ، اذن نقول ان فرضية تجانس التباين محققة.

اختبار البواقي (Normality)

لمعرفة ما اذا كان الحد العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي أجري اختبار Jarque-Bera على البواقي مع الفرضيات

 H_0 : Residuals are Normal Distributed : التالية : H_1 : Residuals are Not Normal Distributed

الجدول (13) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Normality Test	Jarque-Bera	Prob
	1.125142	0.9804

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان قيمة الاحتمال أعلى من مستوى معنوية 5 % وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم ، اذن نقول ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

5. تحليل النتائج

ومن خلال اجراءنا للدراسة القياسية لمعرفة مدى تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الانفاق العام والميزان التجاري أي أن التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري تفسر التغيرات الحاصلة في النفقات العامة والعكس صحيح بالإضافة الى عدم معنوية الناتج الداخلي الخام في هذا النموذج، و هذا لا يتنافى مع النظرية الاقتصادية و التي تنص على ان كل ترشيد في الانفاق الحكومي سيؤدي الى التقليل الواردات، و لكن السيمة الموجودة في الاقتصاد الجزائري هو اعتماده بسبة كبيرة على العوائد النفطية بشكل كبير مما يخلق اشكالية اعتماد هذه السياسة في ظل تراجع عائدات النفط فتضع الحكومة نفسها في مشكلتين اقتصاديتين وهما محاولتها تطبيق سياسة تقشفية من جهة ومواجهة انخفاض عائدات الدخل الوحيد للبلد.

6. الخلاصة

انتهجت الجزائر في الثلاث سنوات السابقة سياسة التقشف بهدف مواجهة التحديات المستقبلية وكذلك لنقص السيولات المالية جراء الانخفاض في الميزان التجاري المنعكس من تدهور اسعار النفط أي هناك علاقة طردية بين السعر النفطي و حجم الانفاق العمومي ، ولا يزال يعتمد الاقتصاد الجزائري على سياسة الريع البترولية والممنهجة منذ سبعينات القرن الماضي، فالجزائر اليوم لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لأسعار البترول وأنها مازالت سائرة على نفس المسار مغمضة العيون غير مبالية بالمستقبل وحق الأجيال وان التقلبات السعوية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري وهو ما أكدته الأزمات النفطية التي نقلت العديد من المؤشرات إلى حالة العجز. مما يدفعها بالقيام بسياسة التقشف.

إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، و إذا كانت الصدمات السلبية قد أخلت من موازنه حينها فإن الإيجابية منها كالطفرة النفطية في السنوات الأخيرة قد أكدت أن استقرار و توازن الاقتصاد لا يمكن أن يتعدى مداه القصير لأن استغلال و استخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.

مما سبق نستنتج أن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا هو لاعتماد و بشكل شبه مطلق على الخروقات كمصدر تمويل للاقتصاد، وبناء على نتائج الدراسة القياسية المتوصل إليها تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين الميزان التجاري و حجم النفقات العامة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- إبراهيم الغيطاني (2012). سياسات التقشف في مصر مبررات التطبيق وضوابط النجاح، المركز المصري للدراسات والأعمال.
- بن خالد فضيلة (2019)، اثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1980-2017، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 21، العدد 15، ص 210-222.
- ثابتي الحبيب (2015)، عصنة نظم الميزانية في الجزائر الدعامة الاساسية لاصلاح الادارة العمومية و ترشيد الانفاق العام، مجلة التنظيم و العمل ، المجلد 4 العدد 3، ص 17-23.
- حسن مصطفى حسين (2001) ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
- حليلة لخضاري و سامر زلاسي (2018)، اثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات و دعم سياسة التقشف - دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر 2008-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، العدد 04، ص 129-137.
- سعيد على العبيدي (2004)، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان
- عبد الجبار مختاري (2019)، تسيير ميزانية الدولة في ظل سياسة التقشف، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 2، لعدد 15، ص 13-30
- علي جغدود (2012)، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
- محمد عباس محرز (2003) ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
- محمد مدياني وكمال محلي (2018)، الانفاق العام في النى التحتية و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 21 العدد 01، ص 25-43
- مختار عرني و عبدالرحمن شنيبي (2020). أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018 محاولة تقييم حسب مقاربة scully ، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 8 العدد 3، ص 97-110.
- وليد عبد الحميد عايب (2010)، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، بيروت - لبنان

المراجع باللغات الأجنبية :

- Bourbonnais, Régis (2015), Econométrie, **Dunod**, 9ème Edition, Paris, France.
- James D.Hamilton(1994) ,Time series Analysis,**Princeton Universty Press**,USA
- Laurent Woussen (2016) .Une politique d'austérité est-elle efficace pour résoudre la crise de la dette publique européenne ?, , **Louvain School Of Management**, Année Académique
- Marc Ruben Claude 'Les politiques d'austérité et la dette publique Travail de session présenté dans le cadre du cours de finances publiques dispensé par les professeurs Rherrad Imad et Jean-Damascène Habarurema à l'Université Laval
- Sandrine Lardic et Valérie Mignon (2002), Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières, **Economica**, Paris, France.